الأنباء
الاثنين 20 مايو 2013

مخاوف من أحداث أمنية لتبرير التمديد للمجلس

مصادر لـ «الأنباء»: المناقشات بين 8 و14 آذار حول مناصب ما بعد التمديد وليس التمديد بذاته

سلمت قوى 8 و14 آذار اللبنانية المتناحرة بعجزها عن اشتراع قانون انتخابي توافقي بعد سبع جلسات للجنة التواصل المختلطة، لكن هذه القوى ابقت ثغرة مفتوحة في جدار دوامة العجز تمثلت بالجولة الثامنة من المناقشات عبر لجنة التواصل ظهر اليوم مع ابقاء باب الامل مفتوحا لجلسة نيابية عامة يوم الاربعاء المقبل قد تشارك فيها ملائكة الرحمة باللبنانيين، فتنتج قانونا للانتخاب مقبولا من معظم المعنيين الى جانب تشريع قانون تعديل سن تقاعد القادة العسكريين والامنيين وعلى رأسهم قائد الجيش العماد جان قهوجي ورئيس الاركان اللواء وليد سليمان واعضاء المجالس العسكرية تحسبا لفراغ قريب.

غير ان قانون الستين الذي يجاهر الجميع بمرارته قد يكون خشبة الخلاص من بحر الفراغ الدستوري الذي قد يتردى فيه لبنان بحكم الفشل في اجراء الانتخابات ومن ثم الفشل في الاتفاق على التمديد الدستوري لمجلس النواب.

وفي هذا الصدد، نقل لـ «الأنباء» عن وزير الداخلية في حكومة تصريف الاعمال مروان شربل قوله: ان المناقشات الدائرة لسيت من اجل قانون الانتخابات، بل من اجل قانون يمدد لمجلس النواب.

وهذا الواقع يلمسه الكثيرون، وفي قناعة هؤلاء ان النقاش الفعلي الدائر خلف الكواليس يتخطى حتى التمديد لمجلس النواب وكيفية ايجاد الاسباب المبررة له الى الرئاسات الدستورية التي يتعين على المجلس الممدد له من رئاسة مجلس النواب الى رئاسة مجلس الوزراء الى رئاسة الجمهورية في صيف 2014، فضلا عن التعيينات العليا عسكرية ومدنية.

وفي معلومات «الأنباء» ان المساومات السياسية تدور في هذا النطاق، وفي حين تقابل قوى 14 آذار بقاء الرئيس نبيه بري على رأس مجلس النواب بعودة الرئيس سعد الحريري الى رئاسة الحكومة بحكم عودة الاكثرية، على ضآلتها، الى صف هذه القوى، يحاول النافذون في قوى 8 آذار اقناع رئيس الحكومة المكلف تمام سلام بتشكيل حكومة سياسية، بغض النظر عن موضوع الانتخابات وغايتها البعيدة ابعاد احتمال عودة سعد الحريري الى السراي الكبير.

ومن هنا، يمكن فهم اصرار تمام سلام على تشكيل حكومة انتخابات من عناصر غير ملتزمة ومحايدة وبعيدة عن الصراعات لاسباب وجيهة عديدة، بينها تجنب استغلال بعض من سموه لرئاسة الحكومة من فريق 8 آذار وجوده في رئاسة الحكومة للايقاع بينه وبين الحريري وتيار المستقبل.

شربل: المباحثات ليست من أجل قانون الانتخاب بل للتمديد للبرلمان

البطريرك الراعي يُحذر المتدخلين بحرب سورية

أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله مستقبلا معاون الرئيس الإيراني السيد محمد رضا ميرتاج بحضور السفير الإيراني غضنفر ركن ابادي (محمود الطويل)

وعلى هذا الاساس، ستتركز مناقشات هذا الاسبوع وبدءا من اليوم على موضوع التمديد لمجلس النواب، وما بعد التمديد.

اما على صعيد قانون الانتخاب، فليس من دليل على انه مازال في ذكرة «المتواصلين» في مجلس النواب وخارجه واوراق مشروع القانون المختلط ذبلت او تكاد، اسوة بأوراق الاقتراح الارثوذكسي وقبله مشروع الثلاث عشرة دائرة والذي وضعته الحكومة وكذلك مشروع الوزير الاسبق فؤاد بطرس، ولا ننسى مشروع الرئيس بري المسحوب من التداول والذي زاوج بين «الأرثوذكسي» و«الستين» بلا طائل.

الرئيس بري رفض افتراض فشل لجنة التواصل قبل انعقادها اليوم بينما تبادل اعضاء اللجنة التعازي بقانون الانتخاب، بيد أن هذا لم يفض الى افساح الطريق امام قانون التمديد للمجلس النيابي بسبب الظروف والطموحات اللاحقة، وبالتالي تداخل الحسابات السياسية في ملف تأليف الحكومة ورئاسة مجلس النواب، ولاحقا استحقاق رئاسة الجمهورية، حيث المساومات السياسية بدأت تغرق الاستحقاقات الدستورية بالهجوم، يضاف الى كل هذا ثقل العامل السوري في ميزان السياسة اللبنانية بحكم الانخراط الكامل لحزب الله في الأحداث الجارية في سورية، حيث اشارت معلومات صحافية امس الى مقتل عشرة عناصر من حزب الله على جبهة بلدة القصير السورية امس.

وثمة عنصر اكثر خطورة في موضوع التمديد لمجلس النواب يتمثل في الاسباب الموجبة او الاسباب الوجيهة كما يصفها وزير العدل السابق ابراهيم النجار التي تبرر التمديد للمجلس او اي تمديد لمؤسسة او مركز دستوري، وهذا ما يثير قلق بعض القوى السياسية التي بادرت الى اتخاذ اجراءات من قبيل الحيطة والحذر تحسبا من عمل اغتيالي او تفجيري، وعلمت «الأنباء» ان بعض القادة اللبنانيين جمدوا تحركاتهم المحلية والبعض الآخر سفّر عائلته الى الخارج.

وبالعودة الى آخر جلسات لجنة التواصل يوم السبت، يتبين ان فريق 8 آذار رفض المشروع المختلط منتقدا تقسيم الدوائر وتوزيع المقاعد النيابية، وتحفظات حزب الكتائب الرئيس بري قال انه لن يدعو الهيئة العامة الى البت في المشروع المختلط، أو اللقاء الارثوذكسي الا اذا توافق على القانون.

ونقل عن النائب أكرم شهيب خلال الجلسة قوله: علينا ان ندرك الى اين نحن ذاهبون، في ظل عدم التوافق وقد بتنا امام خيارين اما انتخابات على اساس قانون الستين او تمديد تقني للمجلس، ونحن ضد الفراغ.

النائب الكتائبي سامي الجميل دعا الى التصالح مع الذات ومصارحة الرأي العام بأننا لم نعد قادرين على اجراء الانتخابات بحسب قانون الستين، وبأن نطلب التمديد للمجلس اذا كان هذا هو الخيار الحتمي.

واستخرج بري اعضاء اللجنة حول المدة التي يتعين التمديد اليها، فأكد شهيب أنه لا مشكلة في المدة التي يراها الرئيس بري، ولم يمانع نائب المستقبل أحمد فتفت بالتمديد لخمسة اشهر لاجراء الانتخابات قبل الشتاء، ووافق نائب حزب الله علي فياض على ما يتوافق عليه الفرقاء، وهكذا كان موقف نائب الطاشناق الارمني اغوب بقرادونيان.

وطلب النائب جورج عدوان (القوات) معرفة رأي النائب آلان عون (كتلة عون)، فرد عون قائلا: انا مكلف بالبحث في قانون الانتخاب، ويجب ان اعود الى مرجعيتي لتحدد موقفها.

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان لجنة التواصل توافقت على عدم تقديم ترشيحات للنيابة قبل اجتماع اليوم وحسم القرار النهائي حول التمديد، أما اجتماع الهيئة العامة فالمرجح عقدها الخميس المقبل.

في هذه الاثناء، توجه البطريرك الماروني بشارة الراعي من كولومبيا الى من يتدخلون في الحرب السورية من اللبنانيين دون ان يسميهم بالقول: تفضلوا ابنوا وطنكم المخرب بدل التدخل في الحرب السورية.

لما يتخبط به لبنان من أزمات ترهق كاهل مواطنيه، وقال في نداء للأطراف السياسية في لبنان بعد ست سنوات من طرح كل ما في العام من مشاريع انتخابية، وصلتم الى آخر يوم وأنتم غير متفقين على اي قانون، فهذا مخيب للآمال، ودليل على انعدام الجدارة للعودة الى الحكم.

وقال: إذا الشعب اللبناني مدرك عليه اختيار وجوه جديدة، وأقول هذا بمرارة، هذا الشعب أصبح تحت مستوى الفقر، رغم الثمانية مليارات من الدولارات التي ترسلونها الى أهلكم من المغتربات، ولام السياسة «اللوقة» واللامسؤولة المعتمدة، والتي أنتجت مليونا ومئتي ألف نازح سوري في لبنان، ومع ذلك لا يؤلفون حكومة.

وأعلن الراعي رفضه التام لأي تدخل من لبنان في سورية لا مع النظام ولا مع المعارضة.

● بيروت ـ عمر حبنجر

أكد أن طرحه التمديد هو من باب الخوف من الفراغ القاتل

فتوش لـ «الأنباء»: لا إمكانية لقانون الستين والمختلط مخالف لأبجدية الدستور

بعد احتدام الصراع بين فريقي 8 و14 آذار ووصوله الى ذروته، لم تصل هذه القوى الى توافق حول قوانين الانتخاب التي تعدد طرحها امام لجنة التواصل النيابي، وفي حمأة السجالات الساخنة على خلفية سقوط مشروع اللقاء الارثوذكسي وضيق مساحات التفاهم امام اقتراح القانون المختلط، وسط هذه المناخات الضبابية صدرت العديد من المواقف التي تطالب بإجراء الانتخابات وفق قانون الستين الى جانب المطالبة بالتمديد للمجلس النيابي اربعة او ستة اشهر، انبرى النائب نقولا فتوش طارحا التمديد للمجلس لمدة سنتين تحاشيا للفراغ حسبما اكد في تصريح لـ «الأنباء» موضحا انه كان قد طرح التمديد للمجلس في العاشر من ابريل الماضي في احدى جلسات المجلس النيابي.

واكد النائب فتوش ان طرحه للتمديد ليس بسبب عدم التوافق على قانون انتخابي بل من باب الحرص على لبنان حتى لا يقع في الفراغ ورأفة بالناس لان علينا ان نرحمهم ليرحمنا من في السماء، ورأى ان اي فراغ لمجلس النواب هو فراغ قاتل في ظل حكومة مستقيلة، لافتا الى ان مجلس النواب بيده السلطة بحسب المادة 69 من الدستور اللبناني، مؤكدا انه اذا مرت مهلة المجلس في 20 يونيو المقبل، معنى ذلك انه لم يعد هناك بقاء للمجلس وتسقط مدة ولايته، وسأل: ماذا نفعل ساعتها والى اين نصل بالبلد وهل نذهب به الى النموذج الليبي؟

وشدد نائب زحلة على انه لا مصلحة تعلو فوق مصلحة لبنان التي تملي علي وعلى ضميري وعلى معرفتي القانونية والدستورية لذلك اطرح التمديد وانا مرتاح الضمير والذي يقف في وجه هذا الطرح يعرض لبنان الى الفراغ القاتل.

واوضح النائب فتوش انه جرى التمديد للمجلس النيابي في فترات سابقة حيث جرى وضع 12 قانونا للتمديد منذ العام 1976 حتى العام 1998 وكانت كل فترة تمديد لسنتين، مقدرا للمراجع القانونية والدستورية رأيها في هذا الشأن مستغربا كيف لم تعترض على التمديد الذي حصل سابقا.

واكد انه لا امكانية لاجراء الانتخابات في ظل «قانون الستين» الذي لايزال نافذا انما القانون لا يلغى الا بقانون عدا في حال جرى تعديل ما، مستغربا كيف ان الكل اجمع على ان هذا القانون قد دفن فيما البعض الآخر يطالب بإجراء الانتخابات على اساسه.

وشرح فتوش الاسباب التي تحول دون امكانية اجراء الانتخابات وفق قانون الستين منها سقوط المهل الـ 14 الى جانب ان الترشح وفق هذا القانون يجب ان يكون قبل شهرين وان تشكل هيئة الاشراف على الانتخابات قبل ثلاثة اشهر، مبديا تحفظه على اقتراح القانون المختلط لانه مخالف لابجدية الاصول الدستورية، ورأى انه لا امكانية للسير به واجراء الانتخابات على ضوئه قبل ان تتحضر الدولة وترصد الاموال لوزارة الداخلية لان السلفة المعطاة للوزارة لا حكومة تقررها لانها لا تدخل ضمن اطار تصريف الاعمال العادي، لافتا الى ان هذه الاسباب مجتمعة فضلا عن الوضع الاقليمي المتفجر والعالمي البعيد عن لبنان والوضع اللبناني الداخلي يملي علينا التمديد مستغربا كيف ينظر الى الانتخابات دون المشاكل المحيطة بلبنان؟

وشدد النائب فتوش على ان كل ما تحدث به هو دستوري وقانوني ولا يود الدخول في المتاهات السياسية ولا يجوز خلط السياسة بالقانون لانهما امران مختلفان وسأل: هل في حال جرى الاتفاق على اجراء الانتخابات بعد اربعة اشهر سيتم التوصل الى اتفاق على قانون انتخابات بعد مرور اربع سنوات ولم يتفقوا؟

● بيروت: اتحاد درويش

نقولا فتوش

مفتي سورية حسون بضيافة حزب الله: المقاومة مدد إلهي لا مدد بشري

في زيارته الأولى لجنوب لبنان جال مفتي سورية الشيخ احمد بدر الدين حسون يرافقه نجلاه محمد وعناية الله في منطقة اقليم التفاح بدعوة من حزب الله الذي اقام له استقبالا حاشدا، وزار معلم مليتا السياحي بحضور قيادات من حزب الله وفعاليات جنوبية وشعبية وعدد من ابناء الجالية السورية في المنطقة.

كما زار منطقة الهاوية التي تضم دبابات وآليات عسكرية اسرائيلية دمرها الحزب في حربه مع اسرائيل وتوقف في ساحة التحرير عند عدد من صواريخ الكورنت والتاو، ثم قام بزرع شجرة ارز الى جانب اربع شجرات زرعها من قبل الرئيس اميل لحود، والرئيس سليم الحص، والعماد النائب ميشال عون، كرمزية خاصة اثناء زيارتهم للمعلم من قبل، وجال المفتي حسون في المعرض الحربي الذي يضم اسلحة ومعدات اسرائيلية غنمها المقاومون في حرب يوليو 2006، ليؤدي بعدها الصلاة في مصلى المعلم. وألقى المفتي حسون كلمة قال فيها ما جئت إلا لأشم اريج اثار الشهداء ولأستنير بأنوار روحهم، إن الاختلاف والتنوع اعطى للبنان قوته وهم اليوم يريدون لسورية كما ارادوا للبنان منذ سنين ان يتحول الاختلاف الى اقتتال، وأضاف: نقول لا لن تفرحوا بذلك فلبنان الذين عرفتموه ميتا عاد حيا مقاوما عاد املا للأمة وللإنسانية في وجه تلك الفئة الطاغية، وتابع اهلي الكرام أبشروا فلن يخذل الله أمة التزمت ان تكون مع الله في حزبه ألا إن حزب الله هم الغالبون.

وأكد أن من يريد أن تسقط سورية يريدها ان تسقط لتسقط المقاومة بعدها، واستدرك بالقول ان المقاومة مدد إلهي، لا مدد بشري، ومن كان الله معه لا يستطيع احد في الكون ان يخذله، فلا تلعبوا بيننا لعبة الطوائف والمذاهب فمذهبنا في الحب مذهب واحد. ورفعت اللافتات المرحبة بالمفتي حسون في كافة قرى وبلدات اقليم التفاح وكتب على بعضها لبنان المقاومة يرحب بمفتي الجمهورية العربية السورية، اهلا بوالد الشهيد سارية في ارض الشهداء، وستبقى سورية عرين المقاومة وإرادة الأمة المنتصرة.

● بيروت ـ خلدون قواص

تقرير إخباري

قراءة في «الخارطة الديموغرافية اللبنانية»: السكان والموارد البشرية في مؤشرات ومميزات

تشهد الحركة السكانية في لبنان حاليا تغيرات جذرية ذات تأثيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة لا تسمح بتجاهلها في وضع السياسات التنموية، وان ما يميز التحول السكاني الحاصل في لبنان، بحسب تقرير نشرته صحيفة النهار اللبنانية هو:

1 ـ الانخفاض التاريخي في الخصوبة: فمعدل عدد الأطفال لكل امرأة انخفض من نحو 5 أطفال في أوائل السبعينيات الى نحو 1,7 طفل في الوقت الحاضر، وبما أن هذا المستوى من الخصوبة هو دون الإحلال (أي أن تنجب المرأة طفلين ليحلا مكانها ومكان زوجها ويعيشان لينجبا بدورهما أطفالا يحلون مكانهما بما ينتج عنه بعد مدة توقف للنمو الطبيعي للسكان) فمن المنتظر أن يصبح نمو السكان الطبيعي (أي الولادات ناقص الوفيات) سلبيا في المستقبل القريب.

2 ـ الانخفاض في عدد السكان اللبنانيين المقيمين بدأ بالفعل بسبب الهجرة المكثفة الى الخارج، فعدد الولادات في لبنان حاليا، وفق إحصاءات الأمم المتحدة، يقدر بنحو 80,000 ولادة حية سنويا، وتقدر الوفيات بنحو 34000 وفاة سنويا، ما يجعل النمو الطبيعي للسكان في الوقت الحاضر نحو 27,000 نسمة.

غير أن كل التقديرات المتعلقة بالهجرة من لبنان تدل على أن الرقم الأكثر منطقية للهجرة الصافية من لبنان يتراوح بين 35000 و55000 شخص سنويا، ما يعني أن عدد السكان المقيمين ينخفض حاليا بين 8000 و28000 شخص سنويا، وهذا العدد سيكون الى ازدياد حتى لو بقيت مستويات الهجرة على حالها، أو انخفضت قليلا، لأن مستوى الخصوبة هو دون الإحلال.

وتشير إسقاطات الأمم المتحدة الى أن عدد سكان لبنان سيظل يتزايد حتى العام 2040، وتقدر الأمم المتحدة الهجرة السنوية من لبنان حاليا بـ 2600 نسمة سنويا لترفعها بعد العام 2015 الى 4000 نسمة سنويا، بينما تقديرات الدراسات العلمية تضع الرقم بين 35000 و55000 نسمة سنويا.

وعند تعديل إسقاطات الأمم المتحدة لسكان لبنان، مع الأخذ بعين الاعتبار التقدير الأقل للهجرة، أي 35000 نسمة سنويا، سيتراجع عدد المقيمين اللبنانيين الى ما دون 4 ملايين في نهاية هذا العقد بدلا من 4,5 ملايين كما في إسقاطات الأمم المتحدة، وإلى 3,5 ملايين السنة 2040 بدلا من 4,8 ملايين حسب الأمم المتحدة. هذا الخطأ لا يؤثر كثيرا في نسب توزيع السكان وفق العمر، أو في متوسط عمر اللبنانيين المقيمين، خاصة أن نمط الهجرة لم يتغير كثيرا لمدة غير وجيزة.

3 ـ من نتائج انخفاض الخصوبة هو ما يسميه الديموغرافيون عملية التعمير أو التعمر، أي ارتفاع نسبة كبار السن من مجموع السكان وانخفاض نسبة الأطفال ومن ثم الشباب في التركيبة العمرية للسكان. عملية التعمير هذه بدأت طبعا منذ بدأت الخصوبة بالانخفاض في سبعينيات القرن الفائت، ولكنها أصبحت اليوم تحصل بوتيرة متسارعة. فمعدل عمر اللبناني المقيم مثلا ارتفع من أقل من 19 عاما العام 1970 الى أكثر من 30 عاما اليوم، ومن المنتظر أن يصل الى 45 عاما في 2040، أي بعد أقل من 3 عقود. في السياق عينه، أصبح عدد كبار السن (65 سنة وما فوق) الذي كان يشكل العام 1970 أقل من 12٪ من عدد الأطفال (أقل من 15 عاما) أصبح اليوم يشكل 35٪ وسيتجاوز عدد المسنين عدد الأطفال بعد أقل من 3 عقود من الزمن، إذ تكون نسبة كبار السن من مجموع السكان قد ارتفعت من أقل من 8٪ اليوم الى أكثر من 16٪ عام 2040، بينما انخفضت نسبة صغار السن من 43٪ اليوم الى أقل من 16٪ خلال المدة عينها.

ولعل أهم من النسب لتفهم تداعيات ظاهرة التعمر هي الأرقام المطلقة، فخلال العقد الحالي، من المنتظر أن ينخفض عدد الأطفال (دون 15 عاما) المقيمين في لبنان من أكثر من مليون طفل العام 2010 الى حوالى 840000 عام 2020 ومن ثم الى 560000 عام 2040، أي الى 48٪ من حجمهم سنة 2010.

في المقابل، سيرتفع عدد كبار السن من 30800 العام 2010 الى 337000 العام 2020 ومن ثم الى 564000 العام 2040، أي بازدياد يعادل 83٪ خلال أقل من 3عقود.

ان عملية التعمر هذه قد حصلت في كل الدول الصناعية، وفي بعض الدول النامية أيضا، وهي مازالت في بدايتها في لبنان مقارنة بتلك الدول، ولو أنها متقدمة بالنسبة للأغلبية الكبرى من الدول العربية. فمعدل العمر الذي يبلغ في لبنان نحو 30 عاما يبلغ في فرنسا 40 عاما وفي اليابان الأكثر تعمرا في العالم 45 عاما. أما نسبة كبار السن من مجموع السكان التي تقارب 8٪ في لبنان اليوم، فإنها تصل الى أكثر من 17٪ في فرنسا و23٪ في اليابان.

بالمقابل فإن معدل العمر في الأردن مثلا لا يتجاوز 22 عاما وفي العراق 19 عاما، بينما نسبة كبار السن في هذين البلدين تبلغ 3 و4٪ على التوالي.

4 ـ ابتداء من 2005 ـ 2010، وكانت قد وصلت نسبة الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية الى أقصاها تقريبا في هذين المستويين، بالنسبة للذكور كما بالنسبة للإناث، فإن الانخفاض الذي بدأ في أعداد الأولاد في الفئة العمرية من 5 الى 14 عاما، التي تشكل الخزان الرئيسي لتلامذة هذه المرحلة الدراسية، بدأ ينعكس على الطلب بالنسبة للمدارس الابتدائية والثانوية، الخاصة والعامة بشكل تدريجي.

فمن المنتظر أن ينخفض حجم هذه الفئة العمرية 21٪ بين 2010 و2020، ونحو 40٪ بحلول العام 2040 بسبب انخفاض الخصوبة من جهة وتراجع حجم السكان من جهة أخرى. بالنسبة للتعليم الجامعي، فتأثير التراجع السكاني لن يؤثر في الشكل عينه خلال هذه المدة رغم أن حجم الفئة العمرية 15 ـ 19 عاما (وحتى 20 ـ 24) سينخفض بالنسبة إياها تقريبا، لأنه من المنتظر أن تكمل نسب الالتحاق بالمستوى الجامعي ارتفاعها ما يعوض الى حد ما الانخفاض في عدد الشباب في عمر الدراسة الجامعية، ولكن من المنتظر رغم ذلك أن يكون هناك انخفاض ملحوظ في الطلب، خاصة في الأمدين المتوسط والبعيد أقله بالنسبة للمواطنين اللبنانيين. 5 ـ الإعالة، كما يحددها الديموغرافيون تتمثل بالعلاقة بين عدد الذين هم في سن العمل، أي 15 الى 64 عاما (المعيلون) الى الذين هم خارج سن العمل، أي الأولاد دون الـ 15 عاما وكبار السن البالغين من العمر 65 عاما وما فوق (المعالون).

عبء الإعالة انخفض منذ مرحلة ما قبل انخفاض الخصوبة في شكل كبير، ففي العام 1970 كان هناك لكل 100 شخص في سن العمل نحو 90 شخصا من المعالين، بينما انخفض هذا العدد اليوم الى 49 شخصا، ومن المفترض أن يصل الى أدناه العام 2020 عندما يبلغ 43 شخصا، ليعود ويرتفع تدريجيا بعد ذلك. ما تغير جذريا في هذا المجال، وسيتغير في العقود المقبلة، هو التركيبة العمرية لهذه الإعالة، فبينما كان 90٪ من المعالين من الأطفال مقابل 10٪ من المسنين العام 1970، فإن هذه النسب اصبحت اليوم 76٪ من الأطفال مقابل 24٪ من المسنين، ومن المنتظر أن تنخفض نسبة الأطفال من مجموع المعالين لتصبح موازية لنسبة المسنين بحلول العام 2040، ومن ثم ترتفع الإعالة تدريجيا لصالح كبار السن. بمعنى آخر، بينما كان الجيل الماضي يعيل أطفالا اكثر وكهلة أقل، فإن الجيل الحالي يعيل العدد إياه من الأطفال ومن كبار السن، والجيل المقبل سيعيل أطفالا أقل ومسنين أكثر.

6 ـ إن النمو في أعداد كبار السن خلال العقود المقبلة ستتزايد وتيرته ابتداء من آخر العقد الحالي، هذا الازدياد يترافق مع هجرة مكثفة خاصة بالنسبة للشباب (ذكور وإناث) حتى سن الأربعين، ما يعني أن عددا متعاظما من كبار السن سيفتقد العناية الأسرية التقليدية (عناية الأولاد بآبائهم وأمهاتهم) ما سيزيد الطلب على دور المسنين ودور العجزة. واقع الأمر في هذا المجال أن دور المسنين والعجزة الموجودة اليوم هي تحت ضغط كبير من الطلب على خدماتها، من جهة أخرى فإن أي عمل على وضع نظام لضمان الشيخوخة يجب أن يأخذ في الاعتبار طبعا النمو المتسارع المنتظر في إعداد المسنين.

7 ـ نظرا الى أن النساء يعمرن أكثر من الرجال بشكل عام، فإن إطالة العمر ينتج عنها عدم توازن بين أعداد الرجال والنساء من كبار السن. فبينما كان عدد النساء المسنات اللواتي تبلغ أعمارهن 65 سنة وما فوق لا تفوق أعداد قرائنهن من الرجال سوى بـ 3 ٪ العام 2000، فمن المنتظر أن يبلغ هذا الفارق أكثر من 30٪ لصالح النساء في نهاية هذا العقد وأن يتجاوز الـ 44٪ بحلول العام 2040، هذا يعني بالطبع أن أعداد النساء الأرامل المسنات سيزداد بشكل كبير خلال العقود المقبلة ما يشكل تداعيات اقتصادية واجتماعية عديدة.

ان الانخفاض المنتظر في عدد السكان، وخصوصا التغير في التركيبة السكانية تجاه متوسطي العمر وكبار السن على حساب الشباب وصغار السن، لن يؤثر فقط في نوعية الطلب على خدمات القطاع العام وقطاعات التعليم وخدمات المسنين، بل أيضا على مروحة واسعة من سياسات الدولة، بما في ذلك السياسات المالية والاقتصادية، إضافة الى تداعيات على القطاع الخاص أقله لجهة الطلب على السلع والخدمات، وحتى على القطاعات الثقافية والترفيهية وغيرها. غير أن معظم هذه الدول استبقت الى حد كبير هذا التغير وتداعياته، واتخذت إجراءات وسياسات وقائية، فجرت الأمور بسلاسة نسبية، بينما في لبنان يتم التعامل مع هذه التداعيات بعد حصولها كردة فعل للمشكلات التي تنتج عنها.